وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 16 نوفمبر 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة في «منتدى مسك»: لا تزعجنا كلمة «بدو».. نحن ننافس العالم

عبدالرحمن الأسمري (الرياض)

عكاظ

افتتح وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، النسخة السابعة لمنتدى مسك العالمي بالرياض، أمس، (الأربعاء) تحت شعار «فكّر وأثّر»، وأطلق أولى جلسات المنتدى بعنوان: «الآن يبدأ مستقبل الشباب»، وسلّط الضوء على استثمار الشباب المُبدع لقدراتهم الاستثنائية ودورهم المحوري في رسم معالم المستقبل.

وقال وزير الطاقة، خلال جلسة حوارية: «أنا داعم للمرأة، وعندما توليت حقيبة الطاقة، كان في المبنى 6 موظفات فقط، اليوم وظفنا أكثر من 400 سعودية، متفوقين بذلك على كبرى الشركات مثل أرامكو وسابك».

وأشار في حديثه، إلى أن السيدات الآن يتفوقن في أعمالهن، وزملاؤهن من الرجال يجدون صعوبة في التنافس معهن، إذ إن الجدارة هي الطريقة الوحيدة للتقدم والنجاح وهي المعيار الحقيقي للاختيار.

وقال: «لا ننزعج إذا وُصِفْنا بالبدو، فنحن الآن ننافس عالمياً ونفخر ببداوتنا وأصالتنا، ونستطيع أن نتقدم وتزدهر بلادنا».

وتأتي النسخة السابعة من منتدى مسك العالمي، الذي يُعد أحد أكبر المنتديات الشبابية في العالم؛ لاكتشاف طاقات الشباب وتمكينهم وتطوير قدراتهم في مختلف المجالات، بمشاركة وزراء الموارد البشرية والحج والعمرة والاتصالات وتقنية المعلومات والصناعة والثروة المعدنية وهيئات حكومية عدة.

ويشارك في المنتدى، قياديون ورؤساء تنفيذيون ومؤثرون محليون وعالميون، لتقديم أكثر من 50 ورشة عمل سيستفيد منها الزوار حضورياً وعبر المنصة الافتراضية لاكتشاف قدرات الشباب، وتحفيز طاقاتهم، وتمكينهم في العديد من المجالات؛ بما يُحقق النمو الاقتصادي والمعرفي.

ويستضيف مطل البجيري بالمنطقة التاريخية في الدرعية على مدى ثلاثة أيام، الزوار والمشاركين في المنتدى من القادة والمفكرين والمبتكرين والمبدعين بأكثر من 100 جلسة حوارية ملهمة و50 ورشة عمل متخصصة.

ويعد منتدى مسك العالمي، هو أحد أكبر المنتديات الشبابية في العالم، وتقيمه مؤسسة محمد بن سلمان (مسك) لاكتشاف طاقات الشباب، وتمكينهم وتطوير قدراتهم.

ويُمثّل المنتدى حلقة وصل بين الشباب الطموح، والقادة، والمبتكرين، والمبدعين، من خلال إقامة جلسات حوارية،

ومساحات تفاعلية وورش عمل، ما يتيح فرصاً للشباب لتطوير مهاراتهم، واكتشاف أساليب جديدة تساعدهم على مواجهة وإيجاد الحلول للتحديات العالمية.

البيانات الصينية وزيادة الطلب ترفع أسعار النفط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الأربعاء مع تجاوز إنتاج المصانع ومبيعات التجزئة في الصين التوقعات، بعد يوم من رفع وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب على النفط هذا العام.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 18 سنتا بما يعادل 0.2 بالمئة إلى 82.65 دولاراً للبرميل، في حين تقدم الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 15 سنتا، أي 0.2 بالمئة أيضاً، إلى 78.41 دولاراً.

وانتعش النشاط الاقتصادي في الصين في أكتوبر مع نمو الإنتاج الصناعي بوتيرة أسرع وتجاوز نمو مبيعات التجزئة التوقعات، وهي علامة مشجعة لثاني أكبر اقتصاد في العالم. وانضمت وكالة الطاقة الدولية إلى منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك+) في رفع توقعات نمو الطلب على النفط لهذا العام، على الرغم من توقعات تباطؤ النمو الاقتصادي في العديد من الدول الكبرى.

وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة يوم الأربعاء «ترى (وكالة الطاقة الدولية) أن الطلب على النفط يظل قوياً. ورفعت توقعاتها بسبب الاستهلاك الأفضل من المتوقع في الصين».

وأدت التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد يخفض أسعار الفائدة في الربيع المقبل إلى انخفاض الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوى له منذ شهرين ونصف مقابل سلة من العملات الأخرى. ومن الممكن أن يعزز ضعف الدولار الطلب على النفط من خلال جعل الخام أرخص بالنسبة للمشترين الذين يستخدمون عملات أخرى.

واصدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أول تقرير لها عن مخزونات النفط خلال أسبوعين أمس الأربعاء. بينما لم تصدر إدارة معلومات الطاقة تقريرًا عن التخزين الأسبوع الماضي بسبب ترقية الأنظمة.

وفي الأسبوع المنتهي في 10 نوفمبر، توقع المحللون أن تضيف شركات الطاقة حوالي 1.8 مليون برميل من النفط الخام إلى المخزونات الأمريكية، وفقًا لمعهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء.

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء متتبعة التفاؤل بشأن تباطؤ التضخم في الولايات المتحدة وبعض البيانات الصينية الإيجابية، مع تحول التركيز الآن إلى علامات على زيادة محتملة في مخزونات النفط الخام الأمريكية.

ومن المقرر صدور بيانات مخزونات النفط الرسمية في وقت لاحق يوم الأربعاء بعد أسبوعين من التأخير. أشارت بيانات

الصناعة الصادرة قبل القراءة إلى زيادة أسبوعية في المخزونات.

وكان الانخفاض الحاد في الدولار مصدرا رئيسيا لدعم أسواق النفط هذا الأسبوع، بعد أن أظهرت بيانات يوم الثلاثاء أن تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة تراجع أكثر في أكتوبر. وعززت القراءة الآمال في أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لن يكون لديه دافع يذكر لرفع أسعار الفائدة بشكل أكبر.

كما حفزت توقعات الطلب المتفائلة من منظمة البلدان المصدرة للبترول ووكالة الطاقة الدولية بعض المكاسب في النفط الخام، حيث توقعت كلتا الوكالتين أن الطلب على النفط في الولايات المتحدة والصين سيظل قويا في العام المقبل.
وأضافت القراءات الاقتصادية الإيجابية من الصين إلى هذه الفكرة، حيث أظهرت بيانات يوم الأربعاء أن الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة نما أكثر من المتوقع في أكتوبر. لكن علامات تدهور الأوضاع الاقتصادية في بقية أنحاء العالم أبقت مكاسب النفط محدودة.

وأظهرت البيانات الصادرة هذا الأسبوع أن الاقتصاد الياباني انكمش بشكل أكبر بكثير من المتوقع في الربع الثالث، في حين دخلت منطقة اليورو في حالة ركود فني في نفس الفترة.

وظل الصراع بين إسرائيل وحماس يشكل نقطة تركيز لأسواق النفط الخام، حيث واصلت القوات الإسرائيلية هجومها على غزة. لكن الأسواق كانت تسعر بشكل ثابت علاوة مخاطر أقل على أسعار النفط نتيجة للصراع، نظرا لفشله في تعطيل إمدادات الشرق الأوسط بشكل ملموس.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي في وقت متأخر من يوم الثلاثاء أن مخزونات النفط الخام الأمريكية ارتفعت على الأرجح بمقدار 1.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 10 نوفمبر.

وهذا الارتفاع هو الارتفاع الأسبوعي الثالث على التوالي في المخزونات الأمريكية، ويأتي أيضًا بعد زيادة كبيرة بنحو 12 مليون برميل مقارنة بالأسبوع السابق، مع تباطؤ الطلب الأمريكي على الوقود مع حلول فصل الشتاء.

وتبشر بيانات معهد البترول الأمريكي بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الرسمية من إدارة معلومات الطاقة، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق من اليوم، ومن المتوقع أن تظهر سحبًا بسيطًا خلال الأسبوع الماضي.

وتأتي بيانات إدارة معلومات الطاقة بعد عدم صدور أي بيانات رسمية عن المخزونات الأمريكية خلال الأسبوعين الماضيين، حيث أجرت الوكالة الحكومية بعض أعمال الصيانة لأنظمتها. وبعيدًا عن بيانات المخزون، كانت هناك أيضًا المزيد من المؤشرات الاقتصادية الأمريكية، مع صدور قراءات حول التضخم في مؤشر أسعار المنتجين والإنتاج الصناعي في وقت لاحق من اليوم.

وقال محللو بنك كومنولث الأسترالي، استقرت أسعار النفط بعد ارتفاع قصير الأجل حيث استوعبت السوق وجهات النظر المختلفة حول توقعات العرض والطلب، في حين أشار تقرير الصناعة إلى توسع في المخزونات الأمريكية.

وقالوا جرى تداول خام برنت القياسي العالمي بالقرب من 83 دولارًا للبرميل، في حين تجاوز خام غرب تكساس الوسيط 78 دولارًا، مشيرين إلى ما ذكرته وكالة الطاقة الدولية بإن أسواق النفط العالمية لن تكون متشددة كما كان متوقعا هذا الربع، مع نمو الإنتاج في الولايات المتحدة والبرازيل بما يتجاوز التوقعات. وجاء ذلك بعد تقييم من أوبك سلط الضوء على اتجاهات النمو القوية والأساسيات الصحية.

وقال فيفيك دار، المحلل في بنك الكومنولث الأسترالي، إن وجهات النظر المختلفة من الهيئتين «من المرجح أن تبقي أسواق النفط على حافة الهاوية». وأضاف أنه من المرجح أن يبلغ متوسط سعر برنت 85 دولارًا للبرميل هذا الربع، ثم ينخفض إلى 75 دولارًا بحلول الربع الثاني من عام 2024 بسبب مخاوف الطلب، على الرغم من أن سياسة العرض لـ أوبك + ستكون أساسية.

وانخفض سعر النفط بشكل حاد منذ منتصف أكتوبر مع تبخر علاوة مخاطر الحرب وتزايد الشكوك حول توقعات الطلب، قبل أن يرتفع في الأيام الثلاثة حتى يوم الاثنين. لقد افتقرت إلى الاتجاه منذ ذلك الحين، مع موازنة المخاوف بشأن صحة الاقتصاد العالمي من خلال المؤشرات التي لا تزال تظهر أن السوق يعاني من عجز.

وعززت قراءة التضخم الضعيفة في الولايات المتحدة يوم الثلاثاء الرهانات على أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيبدأ في خفض أسعار الفائدة بحلول منتصف عام 2024، مما يدعم التوقعات طويلة المدى لاستهلاك النفط ويدفع الدولار للانخفاض. ومع ذلك، أشارت البيانات الواردة من الصين إلى ضعف الطلب على المدى القريب، مع انخفاض نشاط التكرير إلى أدنى مستوى منذ يوليو الشهر الماضي بهوامش ضعيفة.

وأفاد معهد البترول الأمريكي الممول من الصناعة أن مخزونات النفط الخام الأمريكية ارتفعت بمقدار 1.3 مليون برميل الأسبوع الماضي، في حين زادت المخزونات في المركز في كاشينج بولاية أوكلاهوما بمقدار 1.1 مليون برميل، وفقًا لأشخاص مطلعين على البيانات. وأشارت الأرقام أيضًا إلى التوسع في كوشينغ. ومن المقرر صدور البيانات الرسمية لأسبوعين في وقت لاحق من يوم الأربعاء.

وقد ضعفت الفترات الزمنية التي تمت مراقبتها على نطاق واسع مؤخرًا، حيث بلغت الفجوة بين أقرب عقدين لبرنت 27 سنتًا للبرميل في هيكل التخلف الصعودي، وذلك بالمقارنة مع 1.55 دولار للبرميل قبل شهر.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها الشهري لإنتاجية الحفر يوم الاثنين إن إنتاج النفط من أكبر المناطق المنتجة للصخر الزيتي في الولايات المتحدة يتجه للانخفاض في ديسمبر للشهر الثاني على التوالي. وقالت إن من المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط إلى 9.652 مليون برميل يوميا في ديسمبر، من 9.653 مليون برميل يوميا في نوفمبر.

ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج من حوض بيرميان في تكساس ونيو مكسيكو، أكبر منطقة منتجة للصخر الزيتي في البلاد، إلى مستوى قياسي للشهر السادس على التوالي. وأشارت الوكالة إلى أنه من المتوقع أن تتباطأ وتيرة النمو. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي إنتاج النفط في منطقة برميان في ديسمبر نحو 5.981 مليون برميل يوميا، ارتفاعا من 5.976 مليون برميل يوميا في نوفمبر.

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة أن ينخفض إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الأحواض الصخرية الكبيرة بنحو 0.3 مليار قدم مكعب يوميا إلى 99.6 مليار قدم مكعب يوميا في ديسمبر. ويقارن ذلك مع مستوى قياسي شهري بلغ 100.4 مليار قدم مكعبة يوميا في أغسطس. وهذا يضع إنتاج الغاز على المسار الصحيح للانخفاض للشهر الرابع على التوالي في ديسمبر، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة التي تعود إلى عام 2007.

وفي أكبر حوض للغاز الصخري، أبالاتشيا في بنسلفانيا وأوهايو ووست فرجينيا، من المتوقع أن ينخفض الإنتاج 0.2 مليار قدم مكعبة يوميا إلى 35.8 مليار قدم مكعبة يوميا في ديسمبر، وهو أدنى مستوى له منذ مايو. وسجل إنتاج أبالاتشي مستوى قياسيا بلغ 36.2 مليار قدم مكعبة يوميا في سبتمبر.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إنها تتوقع أن يصل إنتاج بئر غاز أبالاتشي الجديد لكل منصة إلى 25.02 مليون قدم مكعب يوميًا في ديسمبر من 25.01 مليون قدم مكعب يوميًا في نوفمبر. وتأتي هذه الزيادة الطفيفة بعد 34 شهرًا متتاليًا من انخفاض إنتاجية الآبار وانخفاض عدد الحفارات العاملة في أبالاتشي إلى 39 فقط في أكتوبر، وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر 2021.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن المنتجين حفروا 859 بئراً للنفط والغاز في أكتوبر، وهو أدنى مستوى منذ فبراير 2022، وأكملوا 951 بئراً فقط، وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر 2022. وانخفض إجمالي آبار النفط والغاز المحفورة ولكن غير المكتملة بمقدار 92 إلى 4524 في أكتوبر، وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر 2013.

وقالت وزارة الطاقة الأمريكية يوم الاثنين إن الولايات المتحدة تخطط لشراء 1.2 مليون برميل من النفط للمساعدة في تجديد احتياطي البترول الاستراتيجي بعد أن باعت أكبر كمية على الإطلاق العام الماضي. وقالت الوزارة إن الشراء المقرر للنفط يبلغ متوسط سعره 77.57 دولارًا للبرميل من شركتين بعد تقديم 18 عرضًا.

وأجرت إدارة الرئيس جو بايدن العام الماضي أكبر عملية بيع على الإطلاق من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط بلغت 180 مليون برميل، كجزء من استراتيجية لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط المرتفعة ومكافحة ارتفاع أسعار النفط في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. وإذا تم الانتهاء من عملية الشراء، فستكون قد أعادت شراء حوالي 6 ملايين برميل.

ومع ارتفاع أسعار النفط بسبب تخفيضات الإنتاج من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا، كان من الصعب على الإدارة إعادة شراء النفط للاحتياطي. وفي الشهر الماضي رفعت السعر الذي تأمل عنده إعادة شراء النفط إلى 79 دولاراً أو أقل للبرميل، ارتفاعا من نطاق سعري سابق يتراوح بين 68 و72 دولاراً.

تجربة القطار الهيدروجيني في الرياض .. الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاقتصادية

وقف المهندس صالح الجاسر وزير النقل والخدمات اللوجستية رئيس مجلس إدارة الخطوط الحديدية السعودية «سار» على سير تجارب القطار الهيدروجيني، التي تجريها الخطوط الحديدية السعودية «سار» بالرياض، وتعد الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بهدف تطبيق التجارب التشغيلية على تجهيز هذا النوع من القطارات ليتلاءم مع بيئة المملكة وأجواءها، تمهيدا لدخولها الخدمة مستقبلا.

وقد استقل المهندس صالح الجاسر يرافقه الدكتور بشار المالك الرئيس التنفيذي للخطوط الحديدية السعودية وعدد من المسؤولين إحدى رحلات تجارب القطار الهيدروجيني التي انطلقت من محطة قطار الشرق بمدينة الرياض.

وقال: إن هذه التجارب التطبيقية تأتي ضمن التزام الخطوط الحديدية السعودية بدورها الوطني الرائد في تنفيذ مبادرات نوعية منبثقة من استراتيجيتها المرتبطة بالاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية وخطط التحول إلى منظومة نقل أكثر استدامة تعتمد أحدث التقنيات الذكية والطاقة النظيفة، وتحقيقا لمبادرة السعودية الخضراء ورؤية السعودية 2030، التي تتضمن زيادة اعتماد المملكة على الطاقة النظيفة، وخفض الانبعاثات الكربونية وحماية البيئة».

وكانت «سار» قد اعلنت بداية شهر أكتوبر 2023 عن توقيع اتفاقية تجارب القطار الهيدروجيني مع شركة ألستوم الفرنسية وذلك في خطوة مبتكرة تهدف إلى تعزيز النقل المستدام والاستثمار في تكنولوجيا الطاقة النظيفة.

وأوضح الرئيس التنفيذي للخطوط الحديدية السعودية الدكتور بشار بن خالد المالك أن نتائج التجربة ستمثل مرجعا هاما لتفعيل وتشغيل القطار الهيدروجيني مستقبلا في المنطقة، حيث تعد هذه التقنية من أهم الابتكارات الحديثة في مجال النقل المستدام والتي تعمل عبر توليد الطاقة اللازمة لتشغيل وحركة القطارات دون أي انبعاثات ضارة، ما يجعلها خيارا واعدا للطاقة المستدامة إضافة إلى أثرها الإيجابي على البيئة والاقتصاد.

وسلم رئيس الهيئة العامة للنقل المكلف رخصة تشغيل تجريبي للقطار الهيدروجيني للرئيس التنفيذي لشركة «سار» الدكتور، حيث يمثل ذلك نقطة تحول مهمة في مسار الاستدامة والابتكار في قطاع النقل السككي بالمملكة.

التفاؤل يسود أسواق النفط .. توقعات بنمو الطلب وسط بيانات إيجابية من آسيا

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما من بيانات صناعية صينية جاءت أفضل من التقديرات السابقة إضافة إلى توقعات بنمو الطلب على النفط الخام، كما تلقت دعما آخر من بيانات التضخم في الولايات المتحدة، التي جاءت أضعف قليلا من المتوقع، ما زاد الآمال في أن أسعار الفائدة قد لا ترتفع مرة أخرى في أي وقت قريب.

ويقول لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن توقعات نمو الطلب على النفط لهذا العام ارتفعت إلى 2.4 مليون برميل يوميا من 2.3 مليون برميل يوميا في توقعات 2024 وذلك على الرغم من تباطؤ النمو في جميع الاقتصادات الرئيسة تقريبا ولكن لم يكن لهذا تأثير دائم على الأسعار.

وذكروا أن أسعار النفط تعرضت لضغوط شديدة خلال الشهرين الماضيين مع قلق المستثمرين بشأن المدى المحتمل لنمو الطلب خاصة في كل من الولايات المتحدة والصين، مشيرين إلى أن إجمالي إمدادات سوق النفط لا تزال محدودة للغاية.

وأشاروا إلى أن الأسعار تعززت أيضا بسبب الدلائل على أن الولايات المتحدة تتخذ إجراءات صارمة ضد روسيا التي تتحايل على العقوبات على الرغم من أن السوق قد تشهد قريبا زيادة في الإمدادات من العراق في ضوء توقعات بأن الحادثات لإعادة تشغيل خطوط أنابيب الإمداد عبر تركيا من المناطق الكردية قد تتوصل قريبا إلى اتفاق، وقد يؤدي ذلك إلى تدفق نصف مليون برميل إضافي يوميا.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة إن معنويات السوق النفطية في وضع أفضل مما يدعم المكاسب، مشيرا إلى أن الطلب على النفط في وضع صحي، كما أن السوق لن تكون متشددة كما كان متوقعا في هذا الربع الأخير من العام الجاري.

ونقل عن بيانات دولية تأكيدها أن زيادة إنتاج النفط الخام من الولايات المتحدة والبرازيل تعوض الاستهلاك القوي من الصين، وفي الوقت نفسه تحافظ السعودية «أكبر منتجي أوبك» على معدلات الإنتاج المتفق عليها، وذلك بالتزامن مع تراجع تدفقات النفط الخام المنقولة بحرا من روسيا أيضا.

من جانبه، يرى سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف أن زيادات المعروض النفطي من خارج «أوبك+» تقاوم تأثير خفض الإنتاج للتحالف، الممتد لنهاية العام الجاري، وسيتم مراجعته في الاجتماع الوزاري الموسع لتحالف «أوبك+» في 26 نوفمبر الجاري، موضحا أن الولايات المتحدة تسير على الطريق لتحقيق رقم قياسي جديد لإنتاج النفط السنوي في 2023.

ولفت إلى أن أكتوبر الماضي كان هو الشهر الأعلى لإنتاج النفط في تاريخ الولايات المتحدة، مشيرا إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام بشكل مطرد منذ انهيار كوفيد - 19 على الرغم من جهود إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لسرعة التحول نحو الطاقة الخضراء.

ويضيف جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا أن التعاون بين دول أوبك يكتسب زخما مستمرا خاصة مع انعقاد الاجتماعات الوزارية والرقابية والفنية للمنظمة بصفة منتظمة وقد تفاعل السوق بعد تعهد السعودية

بالاستثمار في إصلاح مصافي النفط في نيجيريا التي تكافح لتلبية الطلب على الوقود، كما لا يزال أمام نيجيريا أشهر من بدء العمليات التجارية الكاملة في مصفاة دانجوتي الضخمة الجديدة.

ونوه إلى تأكيد وزارة النفط النيجيرية أن السعودية تمتلك القدرة على توجيه استثمارات كبيرة إلى نيجيريا وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتطوير البنية التحتية، مشيرا إلى تطلع نيجيريا إلى تعزيز إنتاجها من النفط والغاز وتعويض نقص الاستثمار في الطاقة الإنتاجية.

وتقول ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، إن هناك حاجة مستمرة لتعزيز الاستثمارات في قطاع الطاقة سواء التقليدية أو الجديدة لتلبية احتياجات النمو خاصة في الاقتصادات الآسيوية وهي الأسرع عالميا في النمو، وذلك بحسب أحدث تقارير «أوبك» ووكالة الطاقة الدولية، مشيرة إلى توقعات شركة «ريستاد إنرجي» أن يبلغ إجمالي الاستثمارات الرأسمالية الأوروبية في مجال الطاقة 173 مليار دولار هذا العام مدفوعة بإنفاق الطاقة الشمسية الكهروضوئية (25 في المائة)، وطاقة الرياح البرية (23 في المائة) والإنفاق على النفط والغاز (19 في المائة).

ومن المتوقع أن تستمر الاستثمارات في الارتفاع في العام المقبل، بنسبة 13 في المائة لتصل إلى 196 مليار دولار مع تسارع النشاط في الصناعات منخفضة الكربون مثل طاقة الرياح والهيدروجين واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، بحسب تسيلينا.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط ببطء في تعاملات أمس، مع تجاوز إنتاج المصانع ومبيعات التجزئة في الصين التوقعات وفق ما جاء في بيانات اقتصادية صينية حديثة.

في الوقت نفسه، أسهمت توقعات IEA الخاصة بنمو الطلب على النفط الخام في تحرك الأسعار إلى أعلى بشكل طفيف.

وبحلول الساعة 07:00 صباحا بتوقيت جرينتش (10:00 صباحا بتوقيت مكة المكرمة)، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي، تسليم يناير 2024، بنحو 20 سنتا، بنسبة 0.2 في المائة إلى 82.67 دولار للبرميل.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، تسليم ديسمبر 2023، بنحو 15 سنتا، وبنسبة 0.2 في المائة، إلى 78.28 دولار للبرميل، وعلى الرغم من التحركات البطيئة، ما زالت أسعار النفط متماسكة إلى حد كبير، مدعومة بإعلان إنتاج «أوبك» النفطي، وكذلك استمرار الخفض الطوعي الإضافي لإنتاج النفط من جانب السعودية وروسيا.

وفي أكتوبر الماضي 2023، ارتفع النشاط الاقتصادي في الصين، بالتزامن مع نمو الإنتاج الصناعي بوتيرة أسرع من المتوقع، وتجاوز نمو مبيعات التجزئة التوقعات، وهي علامة مشجعة لثاني أكبر اقتصاد في العالم.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 85.47 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 84.08 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثالث ارتفاع على التوالي، وإن السلة خسرت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 86.50 دولار للبرميل.

«أكسبو هولدنج»: أوروبا لا تمتلك البنية التحتية للاعتماد على الهيدروجين الاقتصادية

قالت شركة أكسبو هولدنج أكبر شركة للطاقة المتجددة في سويسرا إن أوروبا ستظل تعتمد على الغاز الطبيعي على مدى 20 عاما مقبلة على الأقل، في الوقت الذي لم تحقق فيه البدائل نموا بصورة كاملة.

ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن دومينيكو دو لوكا، رئيس قطاع التجارة والمبيعات في أكسبو التي تعمل أيضا في تجارة الوقود التقليدي قوله خلال مؤتمر اقتصادي في سنغافورة أمس، «ليس لدينا حلول أخرى سنظل نعتمد على الغاز، لا توجد طريقة للتعامل مع الإنتاج غير المنتظم للطاقة المتجددة».

وأضاف أن أنواع وقود مثل الهيدروجين لا يمكن أن تقدم بديلا للغاز الطبيعي على المدى القصير لأن أوروبا لا تمتلك البنية التحتية اللازمة للاعتماد على الهيدروجين كمصدر للطاقة.

والغموض المحيط بدور الغاز الطبيعي في مرحلة التحول إلى الطاقة المتجدد يثير الجدل حول الحاجة إلى مشاريع جديدة لإنتاج الغاز، وفقا لـ«الفرنسية».

وتؤكد شركات إنتاج الغاز الكبرى مثل شل وودساید إنيرجي جروب على أن الغاز له دور مهم طويل المدى، في حين تتوقع وكالة الطاقة الدولية وصول استهلاك الغاز الطبيعي في العالم إلى ذروته خلال العقد الحالي ليبدأ التراجع بعد ذلك.

ووقعت «شل» و«توتال إنيرجيز» أخيرا عقودا لشراء الغاز الطبيعي المسال من قطر لتسليمه في أوروبا، فيما بعد 2050، لكن دو لوكا يقول إن الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لشركات المرافق الأوروبية والمستخدمين النهائيين للغاز الطبيعي للدخول في عقود لشراء الغاز بمثل هذا الأجل الطويل، في ظل الضغوط المتزايدة على هذه الشركات من جانب المستثمرين لتقليل الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري.

من جهة أخرى، أعلنت شركة سيمنس الألمانية لتكنولوجيا الطاقة، تسجيلها صافي خسارة 870 مليون يورو خلال الربع الرابع من العام، بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بسبب نتائج طاقة الرياح الضعيفة، إلا أن الشركة تتوقع العودة إلى أرباح العام بأكمله خلال 2024.

وذكرت «سيمنس إنيرجي» أن صافي خسائرها خلال الربع الرابع من العام بلغ 870 مليون يورو، مقارنة بصافي الدخل في العام الماضي الذي بلغ 354 مليون يورو.

وبلغت الخسارة الأساسية للسهم 1.04 يورو، مقارنة بتسجيل أرباح قدرها 0.33 يورو قبل عام. وتأثرت ربحية شركة «سيمنس إنيرجي» بشدة نتيجة للخسارة الكبيرة، التي عانتها في شركتها «سيمنس جاميسا» الخاصة بطاقة الرياح.

وبلغت الخسارة قبل احتساب البنود الخاصة 487 مليون يورو، مقارنة بـ 564 مليون يورو في العام السابق. وانخفضت الإيرادات لتصل إلى 8.52 مليار يورو، من أصل 9.19 مليار يورو في العام الماضي.

كما تراجعت الإيرادات 2.5 في المائة على أساس مماثل، حيث يرجع ذلك إلى حد كبير لشركة سيمنس جاميسا.

أزمة المناخ تحدي العصر .. تعهد صيني - أمريكي بمكافحة الاحترار العالمي

الاقتصادية

تعهدت الصين والولايات المتحدة تعزيز التعاون لمكافحة الاحترار العالمي، ووصفتا أزمة المناخ بأنها «إحدى أكبر التحديات في العصر».

جاء الإعلان قبل ساعات على قمة بين الرئيسين جو بايدن وشي جين بينج في سان فرانسيسكو أمس، ما يعزز الآمال حيال إمكانية إصلاح العلاقات بين البلدين بعد اضطرابها لأعوام على خلفية مسائل منها التجارة.

وفي بيان مشترك أعقب محادثات مرتبطة بالمناخ في الولايات المتحدة، تعهد البلدان إنجاح قمة كوب28 الحاسمة للمناخ برعاية الأمم المتحدة، التي تنطلق أعمالها أواخر الشهر الجاري في دبي.

وشدد البلدان على التزامهما بأهداف اتفاقية باريس للمناخ المتمثلة بإبقاء الاحترار العالمي «أقل بكثير» من درجتين مئويتين، مع مواصلة الجهود للحد من الزيادة، لتكون عند 1.5 درجة مئوية.

وأفاد البيان بأن «الولايات المتحدة والصين تدركان بأن أزمة المناخ أثرت بشكل متزايد على بلدان حول العالم»، وفقا لـ«الفرنسية».

وأضاف «سيعمل البلدان معا لمواجهة أحد أكبر التحديات في العصر الحالي للوقت الحاضر وأجيال البشرية المستقبلية».

اجتمع مبعوث المناخ الأمريكي جون كيري مع نظيره الصيني شي جينهوا في منتجع سانيلاندز في كاليفورنيا هذا الشهر على أمل إعادة إطلاق التعاون.

ويتفق خبراء على أن إبقاء أهداف اتفاقية باريس ضمن المنال سيتطلب جهودا جماعية هائلة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة هذا العقد.

لكن هذا الهدف يعد أصعب في عالم يشهد عواصف جيوسياسية، تشمل المنافسة بين الولايات المتحدة والصين.

وحذرت الوكالة الدولية للطاقة الشهر الماضي من أن هناك حاجة لـ«خفض فوري» لانبعاثات الميثان للحد من الاحترار العالمي. ولم تقدم خطة واسعة، طرحتها بكين الأسبوع الماضي لضبط انبعاثاتها من الميثان، أي هدف محدد لخفضها.

وفي بيانهما المشترك، اتفق الطرفان على تطوير أهدافهما في خفض الميثان لتضمينه في خطط العام 2035 لخفض الانبعاثات والمعروفة بـ«المساهمة المحددة وطنيا».

مع ارتفاع درجات الحرارة والتوقعات بأن يكون 2023 الأكثر حرا في تاريخ البشرية، يقول علماء إن الضغط على قادة العالم للحد من التلوث بالغازات الدفيئة التي تؤدي إلى رفع درجات حرارة الكوكب لم يكن يوما بهذا القدر من الأهمية.

«هيئة الكهرباء»: لا يحق لأي جهة التعدي على «العداد»

عكاظ

جددت هيئة تنظيم الكهرباء، اهتمامها بكل ما يتعلق بخدمة كافة المستهلكين من أفراد ومنشآت وتنظيم العلاقة بين مقدم الخدمة والمستهلكين. وأفادت -تعقيباً على التقرير الذي نشرته «عكاظ» بعنوان «بعد ارتفاع الفواتير.. فصل عدادات الكهرباء الخاصة بمرافق الأوقاف عن المساجد»- أن الشبكة الداخلية الواقعة داخل المنشأة بعد عداد الكهرباء مسؤولية المستهلك وهو المسؤول عن صيانتها والتأكد من سلامتها، أما العداد فمن مسؤولية مقدم الخدمة ولا يحق لأي جهة التعدي عليه أو فصل الخدمة عنه، إذ إن حالات فصل الخدمة عن العداد محوكمة في دليل تقديم الخدمة وتتم عن طريق مقدم الخدمة فقط؛ وفق القواعد المنظمة لذلك.

وأشارت إلى أن القواعد والإجراءات التنظيمية الموضحة في الدليل تتيح تركيب عداد منفصل لكل وحدة مستقلة بموجب ما هو محدد في الرخصة الصادرة من البلدية ومطابقتها على الطبيعة، وذلك عن طريق مقدم الخدمة الكهربائية، إذ تنص المادة الثامنة من الدليل: «يقوم مقدم الخدمة بتزويد كل وحدة مستقلة بعداد منفصل، ويعامل كل عداد كاشتراك مستقل حتى إن كانت الوحدة ضمن مجموعة وحدات باسم مالك واحد»، كما تشير المادة (18) من الدليل إلى إمكانية تجزئة الأحمال للوحدات القائمة في حال توفر الاشتراطات الخاصة بالوحدات المستقلة، بعد سداد التكاليف اللازمة، والفترة اللازمة لتوصيل الخدمة الكهربائية بعد جاهزية الموقع وسداد التكاليف محددة في دليل تقديم الخدمة وفي دليل المعايير المضمونة التي توضح أحقية طالب الخدمة في التعويض حال تأخر توصيل الخدمة، والهيئة تتابع التزام مقدم الخدمة بالدليل وبالمعايير المضمونة. وأكدت الهيئة حرصها على استقبال ومعالجة شكاوى المستهلكين حول مختلف جوانب تقديم الخدمة الكهربائية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع من خلال قنواتها المتاحة، وتشمل رقم الاتصال المجاني (8001259000)، وكذلك موقع الهيئة الإلكتروني (wera.gov.sa)، وحساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة مع من يثبت تقصيره في تقديم الخدمة.

كما تدعو الهيئة المستهلكين بمختلف فئاتهم الاطلاع على دليل تقديم الخدمة الكهربائية عبر موقعها الإلكتروني (https://wera.gov.sa/ar/LawsAndRegulations/RulesAndFrameworks/Pages/p11.aspx)

«إنرجي أسبكتس» تنتقد سياسة أميركا في أسواق النفط الشرق الأوسط

انتقدت شركة «إنرجي أسبكتس» السياسة الأميركية في قطاع النفط، التي تحاول تقليل إيرادات النفط لروسيا من خلال عقوبات قاسية، من دون التأثير على السوق ككل.

وقالت أمريتا سين، الشريكة المؤسسة وكبيرة محللي النفط لدى «إنرجي أسبكتس»، خلال قمة للسلع الأولية في لندن: «لا تزال المشكلة (في أسواق النفط) تكمن في ازدواجية السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة... تريد خفض إيرادات روسيا دون التأثير سلباً على التدفقات».

ووقَّعت الولايات المتحدة عقوبات على قطاع النفط الروسي، بعد بدء الحرب الروسية - الأوكرانية، وذلك لتقليل إيرادات النفط لروسيا، التي تعد من كبار المنتجين في السوق، لكن إمدادات النفط تأثرت بالفعل.

ورفعت واشنطن عقوبات على فنزويلا، وهو أمر من المتوقع أن يحسن من إمدادات النفط للولايات المتحدة وأوروبا على حساب الصين، فينما استمر تصدير النفط من روسيا وإيران رغم العقوبات.

وتتماسك أسعار برنت حالياً عند ما يفوق 82 دولاراً بقليل، إذ أسهمت مخاوف بشأن النمو الاقتصادي والطلب في تثبيط الأسعار رغم الدعم الذي قدمه خفض «أوبك» وحلفائها والصراع في الشرق الأوسط.

وذكرت «رويترز»، يوم الاثنين، أن وزارة الخزانة الأميركية أرسلت إخطارات، يوم الجمعة، إلى شركات إدارة السفن تطلب فيها معلومات عن 100 سفينة تشتبه في أنها تنتهك العقوبات الغربية على النفط الروسي.

ويمثل هذا التحرك أكبر خطوة تتخذها الولايات المتحدة منذ أن فرضت واشنطن وحلفاؤها سقفاً للأسعار يهدف إلى تقييد إيرادات موسكو من النفط عقاباً لها على غزوها أوكرانيا.

وقالت سين إن إنتاج إيران ارتفع بنحو 600 ألف برميل يومياً. وتصدر إيران، العضو في «أوبك»، كميات قياسية من النفط إلى الصين.

وتوقعت سين، في هذا الصدد، أن تقوم السعودية بتمديد خفض الإمدادات الطوعي الإضافي حتى الربع الأول على الأقل وربما النصف الأول من عام 2024.

وسيُعقد الاجتماع الوزاري المقبل لـ«أوبك بلس» في 26 نوفمبر (تشرين الثاني) لمناقشة توقعات السوق.

في الأثناء، تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الأربعاء، وسط مؤشرات على أن الولايات المتحدة، أكبر منتج للنفط

في العالم، بلغت ذروة الإنتاج مما طغى على تأثير إشارات إيجابية بخصوص الطلب على الخام من الصين، أكبر مستهلك للنفط.

وبحلول الساعة 10:41 بتوقيت غرينتش، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 82.13 دولار للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 40 سنتاً إلى 77.86 دولار.

وانتعش النشاط الاقتصادي في الصين في أكتوبر (تشرين الأول) مع نمو الإنتاج الصناعي بوتيرة أسرع وتجاوز نمو مبيعات التجزئة التوقعات، فيما يعد مؤشراً إيجابياً لثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وقال جون إيفانز من شركة «بي في إم» للوساطة النفطية، في مذكرة: «مع كون الصين كبش فداء لجزء كبير من نقص الطلب الصناعي في العالم، فإن بصيص النور هذا من شأنه أن يساعد في تقدم النفط، لكن التردد ينتصر حتى الآن».

وأضاف إيفانز أن الضغط النزولي على أسعار النفط قد يأتي من جانب العرض، حيث «من المرجح أن تكون الولايات المتحدة في ذروة إنتاج النفط الخام»، في حين أن تأخر إصدار بيانات النفط من أكبر منتج في العالم يجعل وضع الاستثمار أكثر غموضاً.

وأدت التوقعات أن يخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (المركزي الأميركي) أسعار الفائدة في الربيع المقبل إلى هبوط الدولار إلى أدنى مستوى في شهرين ونصف الشهر مقابل سلة من العملات الرئيسية. ومن الممكن أن يعزز تراجع الدولار، الطلب على النفط من خلال جعل الخام أرخص بالنسبة إلى المشترين الذين يستخدمون عملات أخرى.

أميركا تحذر أصحاب ناقلات النفط من انتهاك سقف السعر الروسي

اقتصاد الشرق

أرسلت وزارة الخزانة الأميركية سلسة إخطارات مفاجئة إلى شركات ناقلات النفط بشأن انتهاك محتمل لسقف السعر، الذي فرضته مجموعة الدول السبع على شحنات النفط الروسي، وتضمنت الإخطارات تحذيراً بأن عدم الامتثال للتحقيق بالشكل المناسب قد يعرض مرتكبه لعقوبة السجن.

الإخطارات التي أرسلها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأسبوع الماضي، يمثل تغيراً واضحاً في نبرة الجهات التنظيمية في واشنطن؛ إذ تبنت الولايات المتحدة وحلفاؤها نهجاً متساهلاً في تطبيق سقف السعر فيما مضى.

قال اثنان من مالكي السفن، طلبا عدم الكشف عن هويتيهما، إنهما يحاولان إدراك هدف وزارة الخزانة الأميركية قبل اتخاذ قرار فيما إذا كانا سيرسلان سفنهما إلى روسيا مرة أخرى أم لا. وقال أحدهما إن الإخطارات السابقة من الجهات التنظيمية دفعت مُلاك السفن إلى الاعتقاد بأن شهادات الامتثال كانت كافية.

مخاوف من ارتفاع أسعار النفط

قبل ذلك، كانت الجهات التنظيمية تخشى من أن يؤدي وقف تدفقات النفط الروسي الكبيرة إلى ارتفاع الأسعار. أما في الفترة الحالية، فأصبح ارتفاع إيرادات موسكو من النفط، ما يساعد على تمويل حربها في أوكرانيا، أمراً لا يمكن تجاهله.

تتداول كل درجات النفط الروسي تقريباً بسعر يتجاوز 60 دولاراً للبرميل، وهو سقف السعر الذي فرضته مجموعة الدول السبع لشهور، رغم تراجع سعر خام أورال الرئيسيقرب ذلك السعر خلال الأسابيع الماضية.

من الناحية النظرية، كان يجب أن يمنع ذلك الشركات في مجموعة الدول السبع من توفير خدمات، مثل التمويل والشحن والتأمين، للشحنات، لكن أغلبها واصل ذلك. وعوّلت تلك الشركات على تأكيدات جهات الإنفاذ بأن المستندات الكافية - ومنها شهادة تثبت شراء الشحنات بسعر أقل من 60 دولاراً للبرميل - ستحمي مقدمي الخدمات من العقوبات.

رغم ذلك، اتضح أن وزارة الخزانة أرسلت هذا الأسبوع إخطارات إلى نحو 30 شركة تدير ما يقارب 100 ناقلة نفط في 12 دولة تقريباً بشأن امتثالها لسقف السعر.

عمل إجرامي

أشارت نسخة من الإخطار، اطلعت عليها «بلومبرغ»، أن حفنة من الناقلات ربما نقلت شحنات روسية بسعر يتجاوز سقف السعر، وطالب الإخطار بمعلومات ومستندات متنوعة تخص الشحنات والكيانات المشاركة فيها.

كما أفاد الإخطار بأن عدم الكشف عن المعلومات المطلوبة «قد يفضي إلى غرامات جنائية، أو السجن، أو هما معاً».

وقالت شركتا تأمين أيضاً إن نبرة المحادثات مع السلطات قد تغيرت في الأسابيع الماضية، ما يشير إلى تطبيق سقف السعر بشكل أكثر صرامة.

لم يتضح بعد قدر الصرامة الذي ستطبقه وزارة الخزانة في نهاية المطاف، فترى أمريتا سِن، مؤسسة شركة «إنيرجي أسبكتس» (Energy Aspects) لاستشارات الطاقة، أن تشديد التدقيق في السفن والشركات التي تساعد في تجارة النفط الروسي هو بالون اختبار من واشنطن، لكنها لن تتمادى وتفرض أي قيود قد تسبب ارتفاع الأسعار.

إذا قرر مالكو السفن التي تنقل براميل النفط بسعر أقل من السقف المفروض وقف الشحنات الروسية، فإما ستخفض موسكو صادراتها، أو توجه مزيداً من التجارة إلى أسطول الظل الضخم، ذو الاعتمادات البيئية المشكوك فيها، والذي كونته بعد تشديد العقوبات. ولن يكون أي من النتيجتين مرغوباً لدى واشنطن أو بروكسل.

تعزيز إنفاذ سقف السعر

لكن الإخطارات بمثابة تذكرة بأن السلطات الأميركية قادرة على زيادة صرامتها في أي وقت، وأن تجارة النفط الروسي قد تحفها المخاطر في المستقبل.

قال متحدث باسم وزارة الخزانة الأميركية، يوم الإثنين الماضي، إن الوزارة لا تؤكد أو تعلق على التحقيقات التي تجريها أو إجراءات الإنفاذ التي تطبقها، إلا إنها ملتزمة بتطبيق سقف السعر.

يذكر أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عززتا إجراءات تطبيق سقف السعر في الأسابيع الماضية.

أدرجت الوزارة في الشهر الماضي سفينتين على قائمتها السوداء لنقلهما الإمدادات الروسية، وقالت إنهما خالفتا سقف السعر. كانت واحدة من هاتين السفينتين مؤجرة لصالح شركة «إكسون موبيل»، وما زالت قابعة في خليج المكسيك لثلاثة أسابيع، منذ فرض عقوبة عليها.

في الأسبوع الماضي، فرضت المملكة المتحدة أيضاً عقوبة على شركة لتجارة النفط، لها مقر في دبي، في أول إجراء تنفيذي يخص سياسة سقف السعر.

«فيتول»: مصافي التكرير تواجه تباطؤاً مؤقتاً في 2024

اقتصاد الشرق

ستعاني مصافي تكرير النفط العالمية من تباطؤ مؤقت في 2024، إذ ستعزز الطاقة الإنتاجية الجديدة في المكسيك وأفريقيا والشرق الأوسط إمدادات الوقود، وفقاً لرئيس الأبحاث في مجموعة «فيتول» جيوفاني سيريو.
مع ذلك، بالنظر إلى التحول العالمي في مجال الطاقة، فمن الصعب تقديم حجة قوية لضخ المزيد من الاستثمارات في القطاع، حسبما قال سيريو خلال قمة «الفايننشال تايمز» للسلع الآسيوية في سنغافورة. أضاف أنه من المقرر أن تتقلص أرصدة العرض في مجال التكرير بحلول عام 2030 ما لم تكن هناك جولة أخرى من ضخ الاستثمارات في الصناعة.

يتوقع أن يؤدي التوجه العالمي نحو الطاقة النظيفة، بما في ذلك السيارات الكهربائية، إلى تقليل الطلب على البنزين والديزل، مما يجعل من الصعب على صانعي الوقود تبرير ضخ الاستثمارات باهظة الثمن في المنشآت الجديدة.

قالت «سينوبك» (Sinopec) مؤخراً إن الطلب على البنزين في الصين سيبلغ ذروته هذا العام، على الرغم من أن سيريو قال إن ذلك لم يحدث بعد.

قال سيريو: «وتيرة تحول الطاقة في قطاعي النفط والنقل كانت أقل من التوقعات، وفي الوقت نفسه، لم يترجم نقص الاستثمار في الصناعة إلى نقص في العرض كما كان متوقعاً».

عودة الطلب على النفط
تتوقع «فيتول» أن يرتفع صافي الزيادة في عدد السيارات التي تعمل بالبنزين في الصين 12 مليون وحدة خلال 2023 و 11 مليوناً في عام 2024، بحسب سيريو الذي أضاف أن الطلب على الغاز المسال سيستمر في النمو بسبب احتياجات قطاع البتروكيماويات الذي ينتج مجموعة كبيرة من المنتجات البلاستيكية.

قال سيريو إن وتيرة الطلب على النفط في معظم الدول عادت إلى مستويات ما قبل الوباء، باستثناء الولايات المتحدة، مضيفاً أن إنتاج النفط الخام الروسي لا يزال مرتفعاً وأن الإنتاج في أميركا والبرازيل وغيانا يواصل النمو.

من جانبه، قال مايك مولر، رئيس شركة «فيتول» في آسيا، خلال القمة، إن هناك بعض المخاوف بشأن قطاع البناء في الصين، لكن هناك بوادر أمل بشأن الطلب على النفط في البلاد.

أضاف أن استهلاك البنزين ووقود الطائرات لا يزال ينمو، رغم أن استخدام الفحم أثر على الطلب على الغاز الطبيعي المسال.
في الوقت نفسه، تشهد الهند نمواً كبيراً في الطلب على السلع الأساسية مع تزايد وتيرة التصنيع والتحضر لديها، حسبما قال مولر.

معنويات تجار النفط تنهار.. ما علاقة أوبك+؟

محمد عبد السند

الطاقة

تمضي معنويات تجار النفط العالميين في مسار هبوطي حادّ، دفعهم في الأيام القليلة الماضية إلى الاستمرار في بيع العقود الآجلة وعقود الخيارات؛ ما يفتح باب التوقعات بشأن مزيد من جولات الخفض الطوعي للإنتاج النفطي من قبل بعض المنتجين الرؤساء في تحالف أوبك+.

وكشفت المملكة العربية السعودية مؤخرًا نيّتها مواصلة الخفض التطوعي، البالغ مليون برميل يوميًّا، والذي بدأ سريانه في شهر يوليو/ تموز (2023)، قبل تمديده لاحقًا حتى نهاية شهر ديسمبر من العام نفسه، وفق تقارير طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وتؤكد الرياض أن هذا الخفض التطوعي الإضافي يأتي –في المقام الأول- ضمن إطار الجهود الاحترازية التي يبذلها الأعضاء في تحالف أوبك+ لدعم استقرار أسواق النفط وتوازنها.

وفي هذا المسار، واصل تجّار النفط بيع عقودهم الآجلة وعقود الخيارات النفطية في الأسبوع الماضي؛ إذ لامست المعنويات أدنى مستوياتها منذ أواسط العام الجاري (2023)، قبل أن تعزز المملكة العربية السعودية وبعض شركائها في تحالف أوبك+ جولات الخفض الطوعي لإنتاج الخام، وفق ما أوردته وكالة رويترز.

ويشير مصطلح العقود المستقبلية إلى تلك العملية التي يُنفَّذ فيها العقد فقط في التاريخ المحدد مسبقًا، وهو تاريخ الاستحقاق، في حين إنه في عقود الخيارات يمكن تنفيذ العقد في أيّ وقت قبل انتهاء التاريخ المتفق عليه.

كما تتطلب عقود الخيارات دفع قسط للتأمين، لكن في العقود المستقبلية لا يكون هناك دفع مسبق، بغضّ النظر عن العمولة المدفوعة.

وباع تجّار النفط، ممثلين في صناديق التحوط وبعض مديري الأموال الآخرين، ما يعادل 57 مليون برميل في أهم 6 عقود آجلة وعقود خيارات على مدار الأيام الـ7 المنتهية في 7 نوفمبر/تشرين الثاني (2023).

هيمنة مديري الأموال

هيمن تجّار النفط، وتحديدًا مديرو الأموال، على عمليات البيع في 5 من الأسابيع الـ6 الأخيرة، لتنخفض مراكزهم مجتمعةً بإجمالي 331 مليون برميل منذ 19 سبتمبر/أيلول (2023).

وقد انخفض المركز المجمع لمديري الأموال إلى 349 مليون برميل، من 680 مليون برميل خلال الأسابيع الـ6 السابقة.

ويقلّ هذا قليلًا عن التراجع الأخير البالغ 282 مليون برميل في نهاية يونيو/حزيران (2023)، قبل أن تمدد السعودية وشركاؤها في أوبك+ الخفض الطوعي لإنتاج النفط من بداية يوليو/تموز (2023).

وقد تلاشت المعنويات الإيجابية التي سادت السوق في الربع الثالث من عام 2023، خلال المدة من أكتوبر/تشرين الأول إلى نوفمبر/تشرين الثاني (2023).

واستمرارًا للنمط السائد في الأسابيع السابقة، تركزت مبيعات تجّار النفط، ممثلين في صناديق التحوط الأسبوع الماضي في الخام (سالب 52 مليون برميل)، مع مبيعات متكافئة –تقريبًا- لخام نايمكس NYMEX، في حين لامست المبيعات في خام غرب تكساس الوسيط سالب 28 مليون برميل، مقابل سالب 24 مليون برميل في مزيج خام برنت القياسي العالمي.

مسار هبوطي

صار المسار هبوطيًا في خام غرب تكساس الوسيط، على وجه الخصوص؛ إذ هبط المركز في كل من خامَي نايمكس وغرب تكساس الوسيط إلى 90 مليون برميل، انخفاضًا من 286 مليون برميل في نهاية سبتمبر/أيلول (2023).

وقد تزامن الخفض في خام غرب تكساس الوسيط مع استقرار مخزونات الخام حول نقطة تسليم خام نايمكس في كوشينغ في أوكلاهوما (مركز تسليم العقود الآجلة للنفط في بورصة نيويورك التجارية) وتخفيف التراجع الشديد في فروق الأسعار القريبة.

يُعدّ الصعود الحادّ في فروق الأسعار وانهيارها سمة من سمات نهاية الضغط الواقع على الإمدادات القابلة للتسليم، وفق معلومات رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

ومع انتهاء الضغط على ما يبدو، أصبح مديرو الصناديق أكثر تشاؤمًا بخصوص أسعار خام غرب تكساس الوسيط.

وارتفعت المراكز الهبوطية قصيرة الأجل بعقد خام غرب تكساس الوسيط الرئيس في بورصة نيويورك إلى 96 ملايين برميل في 7 نوفمبر/تشرين الثاني (2023) من 20 مليونًا فقط في بداية أكتوبر/تشرين الأول (2023).

وزاد عدد المراكز الهبوطية طويلة الأجل على عدد المراكز الصعودية قصيرة الأجل بنسبة 1: 6.15 فقط في الأسبوع الماضي، انخفاضًا من 6.15: 1 في بداية أكتوبر/تشرين الأول (2023).

خفض الإنتاج النفطي

قاد تركّز المراكز قصيرة الأجل إلى رفع احتمال حصول تغيير حادّ في توجهات الأسعار النزولية السابقة، عندما تحقق الصناديق أرباحها، وفق تقارير رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

كما أسهم هذا في تعميق المخاطر التي من المحتمل أن تَنجُم جراء أيّ خطوات يتخذها تحالف أوبك+ لرفع الأسعار و/أو تجدد الضغوط على المخزونات القابلة للتسليم في كوشينغ.

ويتوقع معظم التجّار أن تمدد السعودية وروسيا وحلفاؤهما في أوبك+ الخفض الحالي في الإنتاج النفطي من نهاية ديسمبر/كانون الأول (2023) إلى نهاية مارس/آذار (2024).

الغاز الطبيعي الأميركي

يكافح تجّار النفط، وتحديدًا مستثمرو الحافظات، من أجل تعزيز تفاؤلهم إزاء آفاق أسعار الغاز في الولايات المتحدة الأميركية بمواجهة الإنتاج القياسي لتلك السلعة الإستراتيجية، والبداية المعتدلة لموسم التدفئة في فصل الشتاء.

وباع تجّار النفط، من صناديق التحوط وغيرها من مديري الأموال الأخرين، 380 مليار قدم مكعبة من الغاز الطبيعي خلال الأيام الـ7 المنتهية في 7 نوفمبر/تشرين الثاني (2023).

ولم يُقدم مديرو الصناديق أبدًا على الشراء أو حتى البيع لأكثر من أسبوعين متتاليين منذ 11 يوليو/تموز (2023) قبل أن يعكسوا هذا المسار.

وبناءً عليه، فإن صافي المركز البالغ 563 مليار قدم مكعبة في 7 نوفمبر/تشرين الثاني (2023) لم يكن مختلفًا كثيرًا عن المركز البالغ 743 مليار قدم مكعبة في 11 يوليو/تموز (2023).

وجاءت أسعار العقود الآجلة للأشهر الأولى منخفضة للغاية من حيث القيمة الحقيقية؛ مما يعني –ضمنًا- أنّ توازن المخاطر يمضي في مسار صعودي.

التمويل المناخي.. هل تلتزم الدول المتقدمة بمبدأ المسؤوليات المشتركة؟

نوار صبح
الطاقة

يُعدّ التزام الدول المتقدمة بالتمويل المناخي -ضمن مبدأ «المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة» (إن سي كيو جي) الذي يستند إليه النظام الدولي لتغير المناخ- محدودًا، بالنظر إلى القدرات الخاصة بكل طرف، وفي ضوء الظروف الوطنية المختلفة.

وتتمثل إحدى طرق تفعيل مبدأ «المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة» في التزام البلدان المتقدمة بتزويد نظيراتها النامية بتمويل المناخ لدعم تنفيذها الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وفق معلومات اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وعلى الرغم من أن الدول «المتقدمة» و«النامية» هما الفئتان الافتراضيتان في النظام المناخي للاتفاقية، فإن كلًّا منهما يشمل بلدانًا ذات مسؤوليات وقدرات مختلفة تمامًا فيما يتعلق بأزمة المناخ، وفقًا لتقرير جديد نشره معهد التنمية الخارجية، في العاصمة البريطانية لندن (Overseas Development Institute).

تجدر الإشارة إلى أنه لا يجري التطرّق إلى مثل هذه الفروق الدقيقة بالقدر الكافي في إطار النظام المناخي للاتفاقية، رغم أنها أصبحت أكثر وضوحًا في المناقشات الدائرة بشأن مبدأ الهدف الكمي الجماعي الجديد.

ويُعدّ هذا الهدف بمثابة خليفة للالتزام الحالي بالتمويل المناخي، الذي تقرر في قمة المناخ كوب 15 في كوبنهاغن عام 2009، إذ التزمت الدول المتقدمة بتوفير 100 مليار دولار سنويًا بشكل مشترك بحلول عام 2020.

التزام الدول المتقدمة بالتمويل المناخي
في قمة المناخ كوب 21 في عام 2015، وافقت تلك الدول على مواصلة الالتزام بالتمويل المناخي حتى عام 2025، وعند هذه النقطة سيُستبدَل ذلك بالهدف الكمي الجماعي الجديد.

ويعكس الهدف الكمي الجماعي الجديد، بموجب القرار المصاحب لاتفاق باريس للمناخ، الحاجة المستمرة لدعم البلدان النامية في جهودها لتنفيذ الإجراءات المناخية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وفي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي اعتُمِدَت عام 1992، قُسمَت الأطراف بين البلدان المدرجة في الملحق الأول للاتفاقية، التي التزمت بأخذ زمام المبادرة في خفض الانبعاثات تجسيدًا عمليًا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن

المتباينة، والبلدان التي عُرفت فيما بعد باسم غير المدرجة في الملحق الأول.
وكان على الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، المعروفة باسم بلدان الملحق الثاني، التزامات إضافية لتوفير موارد مالية جديدة وإضافية لأطراف البلدان النامية.

يأتي ذلك في وقت شهد فيه المشهد الاقتصادي والمالي العالمي، والأهمية والنفوذ النسبي للعديد من البلدان، تغيرًا كبيرًا منذ عام 1992.

ولم يُتوَصَّل إلى حلول طوعية لتغيير تصنيف البلدان التي قُدِّمَت في مراحل مختلفة من العملية متعددة الأطراف، ولم يتغير سوى القليل من تصنيفات البلدان.

مدى التزام الدول النامية
حتى الآن، لم تلتزم أيّ دولة نامية رسميًا بتوفير التمويل المناخي، وفق المعلومات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي الوقت نفسه، قدّمت البلدان النامية إسهامات طوعية إلى بلدان نامية أخرى من أجل العمل المناخي، من خلال الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفقًا لتقرير جديد نشره معهد التنمية الخارجية، في العاصمة البريطانية لندن (Overseas Development Institute).

وتشير البيانات الجديدة إلى أن الصين تحتلّ المرتبة الـ11 في تصنيف أكبر مقدّمي تمويل المناخ بالقيمة المطلقة في عام 2020.

وتظهر الهند والبرازيل وروسيا في قائمة أكبر 20 مقدمًا للتمويل الدولي للمناخ، وهي نتيجة متميزة بالنظر إلى أن البيانات (باستثناء كوريا الجنوبية) تعكس فقط إسهاماتها في تمويل المناخ، وليس أيّ تدفقات ثنائية، ومن المحتمل أن تكون أقلّ من الواقع.

ويقدّر تقرير معهد التنمية الخارجية في لندن أن التمويل الثنائي العام الصيني المتعلق بالمناخ بلغ 1.39 مليار دولار في عام 2017.

وإذا دُمِج هذا الرقم مع البيانات الرسمية عن تدفقات تمويل المناخ متعدد الأطراف، فإن الصين تكون قد احتلّت المرتبة السادسة بصفتها أكبر مزوِّد للتمويل العام الدولي للمناخ للبلدان النامية في عام 2017.

على صعيد آخر، يتطلب تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة والقدرات المشتركة على توفير التمويل الدولي للمناخ بعض التدقيق في تحديد البلدان التي تتحمل المسؤولية و/أو القدرة على توفير الموارد.

ويرى المحللون أنه قبل تشجيع الإسهامات من مصادر جديدة، ينبغي للبلدان المتقدمة تعويض النقص الحالي في الالتزام بتوفير 100 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2020، وتقديم تطمينات بشأن التزاماتها المستمرة والموسعة.

شكراً